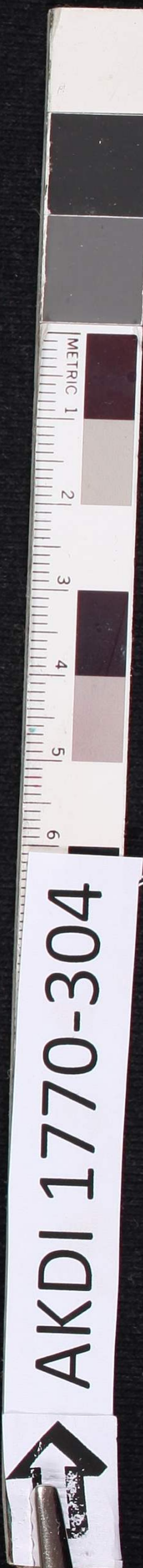
المكتبة الخالدية بالقدس
تأسست سنة ١٣١٨ هـ
الرقم المتسلسل : ١٠٧٣
رقم التصنيف :
تاريخ الورود :

للسيد محمد افندي رضي الله

شرح رسالة شريفة في الفرق بين الكل والكلي والكلية نفع الله بها امين

فالان صار وقفا
على اولاد الحاج
محمد صنع الله الخالدي
المذكور ... سنة ١٢٠٩

جامع اوراق هذا الكتاب بعد تفرقها
ومرتبة على ما هو عليه الفقير حسين
بن علي افندي الخالدي رحمه ...
... بالمغفرة في محرم
١٢٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

احمد الله حمدا يستحقه عظيم جلاله واشكره على جزيل نواله واصلي
على نبينا محمد وعلى الصحابة واله اما بعد فهذا شرح لما وضعته في الفرق
بين الكل والكلي والكلية يكشف معانيه ويشيد مبانيه ومن الله
التوفيق الحمد لله الحمد هو الثنا على الله بالجميل وهذا لا يرد على طرده
الاستغفار لانه غير جميل ولا يرد على عكسه قوله تعالى وان من شي الا يسبح
بحمده وكذا حمده تعالى لنفسه ولا حاجة الى قيد الاختيار بلا تخرج منه
الحمد على الصفات الذاتية وما يقال مدحت اللولوة دون حمدتها فموضوع
والصلاة وهي من الله الرحمة ومن الملايكة استغفار ومن المومنين
تضرع ودعا على رسول الله الرسول من اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه
والنبي من اوحي اليه مطلقا سوا امر بالتبليغ ام لا فالنبي اعم مطلقا من
الرسول ووضع المظهر وهو الله تعالى مكان المضمر ليدل على كمال التشريف
للمضاف انتداء محمد عطف بيان وهو علم منقول عن اسم المفعول سماه
به جده عبد المطلب سابع يوم من ولادته فقيل لما سميته محمدا وليس من
اسما ابايك ولا قومك فقال رجوت ان يحمد في السما والارض فانه لم يتسم
به احد من العرب ولا غيرهم لكن لما شاع اسمه الشريف قبل مولده وانه
نبي يبعث اسمه محمد سمت اناس قلايل ابنايهم محمد قال القاضي عياض
هم سبعة وقال غيره اربعة عشر واما اسمه الشريف احمد فلم يتسم به احد
قبله خاتم النبيين صفة جارية مجرى الاعلام وعلى اله وهم عند
الشافعي رحمه الله المومنون من بني هاشم وعبد المطلب وعند ابي
حنيفة ومالك رحمهما الله جميع الامة وصحبه اسم جمع لصاحب عند
سيبويه وجمع له عند الاخفش اجمعين وبعد ظرف مبهم تفيد الاضافة
فاذا حذف مضافه مرادا بني على الضم ويسمى غاية ويستعمل في الزمان
والمكان فهذه هذا الفا اما على توهم اما او على تقديرها والنزم القطع
بعد عن الاضافة ثم اعلم ان القواعد المذكورة في هذه الرسالة لها جهة وحدة
كلية

كلية وباعتبارها صارت واحدة فالمشار اليه ليس الا تلك الوحدة
ونزلت منزلة المحسوس لتمام تميزها عند المصنف وليس الامر
مقصورا على ما قاله او كتبه او تصوره المصنف بل ذلك فرد من افراد
تلك الوحدة الكلية نبذة بفتح النون وضمها مبنية يسيرة في بيان
الفرق اي الفارق بين الكل وبين الكلية وكان ذلك الفارق بين الاولين
من اربعة عشر وجها الوجه الاول الكل هو مجموع الاجزا سوا كانت
الاجزا موجودة في الخارج ممتازة بالاشارة كاجزا البيت او غير ممتازة
كالعناصر في الحيوان او بعضها بالفعل والاخر بالقوة كالصورة
والهيولى بالنسبة الى الجسم او بعضها موجودا في الخارج دون البعض
كالعلل الناقصة بالنسبة الى العلة التامة او معدومة كاجزا اليوم
الماضي وكاجزا بيت من ياقوت وقد تكون الاجزا متباينة كاجزا
السكنجبين والحلقة وقد تكون متداخلة وهي اما متساوية كالحساس
والمتحرك بالارادة للحيوان او بينها عموم مطلقا كالحساس والناطق
او من وجه كالحيوان الابيض والكلي فاذا قلنا الحيوان كلي فهناك
اربعة امور الاول مفهوم الحيوان من حيث هو هو اي ماهيته وحقيقته
من غير حكم عليه بوجود او عدم او وحدة او كثرة وكذا لكل شي من المتقابلات
واشار اليه بقوله شي ومقابلهما اتفاق الحيوان بالكلية
فان الحكم على المعروض اي الحيوان من حيث هو مقيد بالكلية فهو الامر
الثاني وهو الكلي الطبيعي وان كان الحكم على العارض من غير تعرض لمادة
من المواد اي الكلي فهو الامر الثالث وهو الكلي المنطقي وان كان الحكم
على مجموع المعروض والعارض فهو الكلي العقلي وهو الامر الرابع واحد اي
قايم به وحدة اذ كل موجود قايم به وحدة حتى الكثير فان العشرة واحدة
العشرات وايضا كل كثرة انما تنضبط من جهة وحدتها والكلي افراده غير
متناهية فيتعذر تصورها من هذه الجهة في الذهن المراد بالذهن القوة
المدركة اي صورة حاصلة في العقل وعندنا العقل مدرك للكليات ابتداء
وللجزئيات بواسطة الالات فلا حاجة الى تاويل اي عند العقل لان قولنا

هذا انسان فيه حكم ولا بد فيه من المحكوم به والمحكوم عليه لوجوب احضارها
عند الحاكم فلا جابر ان تدرك الحواس الكلي فتنفي حضورهما عند العقل
وهو الحاكم وغايته انه ينتفي فيه بالالة ولتمسك الخصم بتجرد النفس
وعدم انقسامها ونحن لا نقول به مشترك بالامكان لا بالفعل اذ من الكليات
ما يصدق على فرد ويمتنع صدقه في نفس الامر على غيره كالواجب ومنها
من لا وجود له في الخارج ولا في الذهن كالكليات الفرضية نحو اللاشيء
واللاممكن بين جزئياته سواء كانت فرضية او ذهنية او خارجية
ولتلك الجزئيات خصوصيات المذكورة كما في الجزئيات الاضافية
وتشخصات كما في الجزئيات الحقيقية بها اي بهذه الزوائد المذكورة
تمايزها وبها تعددت وتكثرت متى جرد وعري كل واحد من تلك الجزئيات
عنها وعن الباقي بعد التجرد على ما هو حاصل في الذهن كان هو هو
اي ينطبق صورة الباقي على الصورة الحاصلة في الذهن على المماثلة
ويرتفع الامتياز بينهما كما في انطباق سطح مستو على سطح مستو مماثل
له حيث يقال هو هو لا غيره لعدم الامتياز فالكلي ليس واحدا من جزئياته
لئلا يتعذر وايصدقه على غيره ولا مجموعها ولا جميعها لتعذر الاحاطة
بما لا يتناهى كما في العدد ولما كان جزئيا في الاول او كان كليه في
الثالث الوجه الثاني الكلي يصدق على واحد من جزئياته مع امتناع غيره
كما في الباري تعالى ومعه لانحصار نوعه في شخصه نحو الشمس او لكونه
تمام ماهيته المختصة نحو الانسان لزيد ونحو ذلك ويحمل على كل واحد
منها مواطاة والكل قد لا يصدق نحو السكنجبين فانه لا يصدق على
واحد من اجزائه اي العسل والخل والماء ولذلك لا يحمل على واحد من اجزائه
فلا يقال العسل سكنجبين كما في الاجزاء المقومة له في الوجود الخارجي
يحترز به عن المقومة لمفهومه كالانسان فانه يصدق ويحمل على الناطق
اذ الامران المتغايران في الخارج لا يمكن حمل احدهما على الآخر بالمواطاة اي الحمل هو هو اذ
معنى الحمل ان المتغايرين مفهوما متحدان ذاتا ومعنى الاتحاد في الذات

ان

ان ما صدق عليه واحد فلا شك في ان المتغايرين في الوجود حقيقة او
وهما لا يمكن اتحادهما بحسب الذات الوجه الثالث بعدم جزء من اجزائه ولو
قل لانتفاء المجموع في نفس الامر ويصدق كل جزء في نفس الامر
بزيادة جزء ولو قل بخلاف الكلي فانه لا ينعدم بانعدام واحد
من جزئياته لكونها غير مقومة له بل الامر بالعكس ولكونها غير موجودة
فيه بالفعل بل بالقوة وهو مستقل بدونها ولا يصدق كلي آخر بزيادة جزئي فيه
اذ ليس له معها عدد ولا حد لان شانه قبول الكثرة مطلقا بل قد يصدق
كليات على جزئي واحد اذا كان ذلك الجزئي هو به اي الماهية مع
التشخص لها اي لتلك الكليات فزيد هو الانسان وهو الحيوان وهو الناطق
ولا تعدد في الخارج بان يكون الحيوان موجودا في الخارج وينضم اليه موجود
آخر هو الناطق فيحصل منهما زيد فهذا التعدد الخارجي مانع من الحمل كما
مر الوجه الرابع الكل الذهني يعرف باجزائه لكونها محمولة بخلاف الخارجية
كالانسان فانه يعرف بالحيوان والناطق في الحد التام وببعضها كالجسم
الناطق والناطق فقط في الحد الناقص والكلي فانه جزء من الجزئي
ومحمول عليه لهو اذن يتبع في تعريف الجزئي كالحيوان الواقع في تعريف الانسان
وكذا الانسان في تعريف زيد لكونه تمام حقيقته المختصة او زيد وعمرو
لكونه تمام الحقيقة المشتركة بينهما الوجه الخامس كل واحد من الاجزاء متقدم بحق
على الكل وذلك التقدم اما بالطبع وهو ان السابق يحتاج اليه اللاحق
ولا يكون علة له كتقدم الواحد على الاثنين واما ان يكون ذلك التقدم بالزمان
كتقدم اجزاء اليوم عليه لانه يتم عند انقضاء الجزء الاخير واجزاء الزمان غير
قارة ولا يجمعها الوجود دفعة بل يتتالى له على التعاقب وكذلك الخطوات
لقطع المسافة اي هي معدات لحصول المطلوب وليس من لوازمها
الاجتماع في الوجود وكذلك الدليل الكثير المقدمات فاذا تقرر ذلك
فاعلم ان الكل ليس من لوازمه اجتماع اجزائه في الوجود لا ذهنا ولا
خارجا وبالمكان كتقدم الامام على المامومين او بالشرف كتقدم الافقه

في الصلاة اوبالعلية كتقدم العلة الغائية على العلة التامة وعلى كل
تقدير فالجزء متقدم على الكل والكلي متقدم على الجزئي بالطبع اذ هو جزء
فيستحق التقدم فان قلت الجنس مبهم وهو جزء من الفصل اذ العام
جزء من الخاص وانما يحصله بالفعل ليرفع ابهامه فهو علة والعلة متقدمة
على المعلول فينتقض ما ذكرتموه وايضا العلة التامة كل المجموع العلة
المادية والصورية اي المعلول وهما جزء منها فيلزم تقدم الكل على الجزء
قلت العام من حيث هو له مفهوم بحسبه غير مفهوم الخاص والا امتنع الحمل
ويحصل له اي للعام بالخاص مفهوم مغاير للاول لانه بحسبه بنوعي بعد
شيوعه في الانواع ولذا صح حمله عليه فالحيوان مثلا له ثلاثة اعتبارات
فالاول ان يوجد من حيث هو هو وذلك اعتبار الماهية لا بشرط شيء
وذلك جسم حساس متحرك بالارادة فهذا له جهتان احدهما اعتبار التغاير
بينه وبين الناطق وثانيهما اعتبار اتحادهما بحسب الصدق وهذا
هو الذاتي المحمول والاعتبار الثاني ان يوجد من حيث انه ناطق وهذا
هو الماهية بشرط شيء اي الناطق فينطبقان معا ويصيران امرا واحدا
من غير ملاحظة التغاير بل ولا اتحادهما في شيء هو الانسان فالجنس
الماخوذ بهذا الاعتبار هو عين النوع وكذا الفصل والاعتبار الثالث
ان اخذناه من حيث انه مفهوم غير منضم اليه وهذا هو الماهية
بشرط لا شيء اي بشرط انها صورة على حدة بحيث اذا انضم اليها صورة
اخرى كانتا متغايرتين وقد حصلت منهما ماهية مركبة ثالثة مغايرة
لهما وكل واحد منهما جزء لها فكل واحد من الجنس والنوع بهذا
الاعتبار جزء ومادة للنوع فلا يحمل بعض الاجزاء على بعض ولا تحمل الاجزاء
على الماهية المركبة منهما ولا العكس فان اردت انه علة للمفهوم الاول
معناه وسندنا انه يلزم منه انحصار الجنس في نوع بل نقول انه
اي الفصل غير مستلزم له وانما استلزامه لحصته من الجنس غاية ما في الباب انها
مبهمة محتاجة الى التحصيل والتمييز منه اي من الجنس تحصل عند العقل
بانضما

بانضمام الفصل اليها ولهذا الاعتبار كانت الفصول مقسمة وهذه الحصص في
الانواع تحت الاجناس بمنزلة ما في الاشخاص من النوع ولذا قالوا
اذا كان الموضوع جنسا او فصل جنس او عرضا عاما فالحكم على الافراد
الشخصية والنوعية واذا اردت انه علة للثاني فلا يضرنا بل هو عين ما
قلنا اي علة للاعتبار الثاني وهو الانسان فهو غير الدعوى
فلا يضرنا بل هو عين ما قلنا ولو سلم انه علة للجنس فان اردت انه
العلة التامة له فممنوع والا لاستلزم ومطلق الحاجة التي هي مقتضى
العلية لا تستلزمه وان اردت العلة الناقصة فعلل الجنس علة
للفصل ولا يستلزمه لكونها ناقصة بل العلة الناقصة يجوز ان تكون
معلولة للجنس باعتبار اخر وذلك ان الجنس كالحيوان من حيث انه عام
جزء من الفصل كالناطق واحتياج الكل الجزء ظاهر واما العلة التامة فلا
تتقدم على المعلول لا زمانا ولا ذاتا لان من جملتها الصورية فيلزم ان
الصورة تتقدم على الصورة وهو باطل الوجه السادس الكل متقوم باجزائه
اي الكل واحد منها دخل في التقويم وعند اجتماع الجميع تحصل صورة واحدة
يعبر عنها بالكل اما ذهنا كما في الاجزاء المفهومة لمفهومه في الكل الذهني
كالانسان المتقوم مفهومه بالحيوان الناطق واما ان يكون التقويم خارجا
كالاجزاء الخارجية وهما كالهيولى حقيقة نحو الصورة والاركان
وهي عند الاطباء الاجزاء الاولية لبدن الانسان وهي العناصر الاربع على
الاصح كما هو عند الشابين وصورها وان غابت فهي باقية في نفس الامر
على الاصح كما يظهر في التفصيل والاخلاط الاربع اي الصفراء والدم
والبلغم والسوداء والاعضاء جمع عضو وقد عرفها الشيخ بانها اجسام
متولدة من اول امزاج الاخلاط وهي ثلاثة حيواني ونفساني وطبيعي
والحاصل ان اجزاء البدن اما اولية وهي الاركان او ثواني وهي الرطوبات
او ثوالث وهي الاعضاء والارواح للانسان اي لبدنه والكلي متقوم للجزئيات
التي هو من مفهومها كالحيوان والناطق والانسان كزيد كالضاحك

والارواح وهي اجسام لطيفة بخارية تتكون عن لطافة الاخلاط

الكلي والماشي المنطقي لذلك من هذا الضاحك وهذا الماشي المفهومات
بلا ولين الوجه السابع الكلي المنطقي لا يوجد في الخارج بل هو معتبر قائم
بالعقل اذ الكلية والجزئية من المعقولات الثانية التي لا يحاذي بها
امر في الخارج لانها في المرتبة الثانية من التعقل بيانه ان العوارض
ثلاثة اقسام قسم يلحق الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن
وجوديها الخارجية كالزوجية فلو فرض اربعة غير زوج لم يكن اربعة
وقسم يلحقها في الخارج كالحركة والسكون وقسم يلحق الماهية باعتبار
وجودها في الذهن نحو الذاتية والعرضية والكلية والجزئية
والموجود في الخارج معروضه اي الكلي الطبيعي لانه جزء من هذا الحيوان
الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود وفيه نظر لانه ان
اريد ان الحيوان جزء له في الخارج فممنوع بل هو اول المسئلة وان اريد
انه جزء له في العقل فمسلم لكن لا يلزم منه وجوده في الخارج والقول بوجود
الطبيعي ينسب الي المشائين والحق ان ما صدق عليه من زيد ونحوه
موجود في الخارج واما ان الماهية مع اتصافها بالكلية موجودة في
الخارج فلا دليل عليه بل بداهة العقل حاكمة ان الكلية تنافي
الوجود وعلي هذا الاشراقيون والمتكلمون ذاهبين الي انه لا وجود في
الخارج الا للاشخاص فقط والكل قد يوجد في الخارج كالبيت الوجه
الثامن الكلي غير قابل للتعيين المخصوص كتعين زيد مثلا فانه لا
يمكن اشتراكه بين امور متعددة بالبداهة واما في الجهات اي في
كل واحد منها من الكلي افراد للكلي فيوجد مع تشخصاتها خارجة
عن ذات الكلي يلحق الجزئيات بعد النسبة اليه اي نسبتها الي التعين
فلا يلزم من قبوله لها اي قبول تلك الجزئيات له اي للتعين
قبوله اي قبول الكلي للتعين بخلاف الكل فانه قد يقبل ذلك ويكون
شخصا الوجه التاسع الكل مركب وكل مركب اجزاؤه متناهية
الي البسيط فالصغري ظاهرة واما الكبري فاشار اليها بقوله ولو لم يقف اذ كانت اجزاؤه

صعابه الكل

عقلية

عقلية لتعذر احاطة الذهن بما لا يتناهي وهذا انما يتم فيما يكون معقولا
بالكنه ولم يوجد اذ كانت الاجزاء خارجية ولنفرض لذلك مثلثا متساوي
متساوي الاضلاع نحو الف ب ج واخرجنا منه ضلع اج الي د بحيث يكون
ج د مساويا لـ ب ج ثم نصل بين نقطة ب و د بخط يحصل مثلث اج د
فنقول ان زاوية ج ب د مساوية لزاوية ب د ج بالخامس من اولي الاصول
وزاوية اج ب مساوية لمجموعهما لتساويها المتساويين في الثاني
والثلاثين من اولي الاصول وزاوية اج مساوية لزاوية اب ج فزاوية ج
ضعف زاوية ب وج نخرج خطا الي ه ونخرج من ب الي ه خطا فيحدث
مثلث د ب ه وزاوية ب ه ونصف لزاوية د ج ا التي هي نصف لزاوية
اب ج وهكذا نفعل الي غير نهاية فيلزم انقسام زاوية اب ج الي غير
نهاية مع كونها محصورة بين حاصرين وذلك باطل وهذه صورته

ا ج د ه

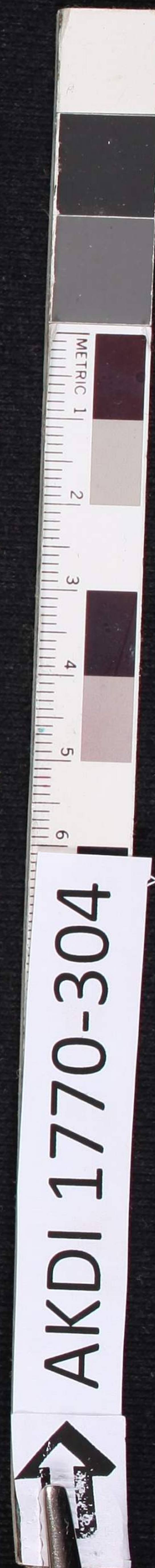
وهذا احسن الادلة في تناهي الابعاد والعدد للمعدود المتصف بالعدد اي تخصص
ذلك المعدود بالعدد بحيث ان العقل احاط بطرفيه او افراده متصورة
اجمالا لكن يعجز العقل عن تفصيلها وجدانا واشار لذلك بقوله ع
ولو غير متناه فيه الواحد ضرورة فاذا الواحد يقوم المعدودات كما ان
الوحدة تقوم العدد بخلاف الكلي كالعدد من حيث هو فان افراده بالقوة
والامكان فهي غير متناهية فالاول كل وافراده محاطة فهي باعتبار
التفصيل متناهية والثاني كلي وافراده غير محصورة فلا يقف عند حد
باعتبار التركيب الوجه العاشر الكل يلزمه القسمة وقسمته الي اجزائه فقط
لانها اما وهمية اي فرض شيء غير شيء وهي من خواص الكم وعروضها
للجسم وساير الاعراض بواسطة اقتران الكمية او لغوية
ويقال لها عقلية ايضا اي تفكيك وفصل وتجزية وهذه لا يقبلها الكم
فان القابل يبقي مع المقبول وعند الفك لا يبقي المقبول الاول بعينه
بل يزول ويحصل كما ان اجزاء والكلي حيث يقبل القسمة فقسمته الي جزئياته
تركيب فالعلم مثلا مورد قسمته للتصور الساذج والتصديق فالعلم

التصور لا بشرط شي اذا اخذ معه فقد عدم الحكم اي تصور بشرط لا شي
فهو قسيم واذا اخذ الحكم معه اي التصور بشرط شي كان قسما اخر ايضا ثم
قيود الي امر مشترك وهذه القيود تفيد الامر المشترك تخصيصا بخلاف
الاولي والتقسيم في الاولي اي التجزية تحليلية نحو السكنجبين عسل
وخل وما اوفي معناها نحو السكنجبين عسل وغيره وذلك الغير اما خل
او ما فانه منفصل لكن هو بمعني الاولي والتقسيم في الثانية قضية
منفصلة حقيقية ان استوعبت الاقسام نحو العدد اما زوج او فرد
ولا فمانعة الجمع ان حكم بالتنافي ايجابا نحو الموجود الممكن اما جسم
او عرض عند القايل بالمفارقات ومانعة الخلو ان حكم بالتنافي سلبا
نحو الجسم اما في البحر واما ان لا يغرق الوجه الحادي عشر الكل لا يكون بسيطا
حقيقيا البسيط يطلق بالاشتراك اللفظي علي ثلاثة معاني الاول البسيط
الحقيقي وهو ما لا جزء له والثاني البسيط المتشاكل الاجزاء يطلق اسم
كله علي جزئه وحد الكل حد للجزء ونحته قسمان احدهما ان لا ينقسم
الي اجسام مختلفة الصور كالماء وثانيهما ان ينقسم كالعصب والثالث
البسيط الاضافي وهو ما كان اقل تركيبا بالنسبة الي ما هو اكثر تركيبا
كالعين بالنسبة للراس كالنقطة وهي عرض ذو وضع غير منقسم فهي
موجودة وبوجودها يستدل علي الجوهر الفرد لانها عرض قايم بمحل
فان انقسم لزم انقسامها وهو خلاف المفروض وان لم ينقسم يثبت
المدعي وايضا الكرة الحقيقية اذا ماست لسطح مستو تماسه علي نقطة
والا كان في الكرة خط بالفعل وبه يثبت المدعي كما مر وايضا لو انقسم
الجرم الصغير الي غير نهاية لكان فيه ابعاد غير متناهية موجودة
وقد ابطلناه والوحدة وهي عرض غير ذي وضع لا ينقسم والجوهر الفرد
وهو جوهر ذو وضع غير منقسم فان قلت قد برهن اقليدس علي
الخط فلو فرضناه من خمسة اجزاء يلزم انقسام الجزء الاوسط وايضا
في شكل العروس مربع القايمة مساو لمجموع المربعين المكتنفين بالقا
فلو

فلو فرضنا كل واحد منهما عشرة لمجموع مربعيهما مايتان ومربع وتر
القايمة اربعة عشر وربعا تقريبا فيلزم الانقسام وايضا الدايرة
الكاينة دور الرحي اذا دارت جزافا فالذي يلاصق لمركز الرحي تدور
دون ذلك ويلزم الانقسام قلت ذكروهما الا بالفعل اذ للمقدار ان
يتوهم خطا غير متناه وينفصل منه مقدارا محدودا ويضعفه الي
غير نهاية وبالفعل غير مقدور فالجوهر الفرد هو جزء علي تقديرات
تكون القسمة بالفعل لا بالوهم وهذا هو المذهب الحق لكن عدم قبول
القسمة لها انما هو من حيث هي هي لا غير واما بحسب الخارج فكل واحد من
هوية الجزئيات كل لانه الماهية مع التشخص اذ ما به الاشتراك
وهو الماهية غير ما به الامتياز وهو التشخص فتصدق عليه القسمة
الوهمية ويكون كلا ولا يلزم من انقسام مفهومات الجزئيات انقسام
الماهية مطلقا لان ذلك مخصوص بالماهية المركبة اذ الكل لا يستلزم الماهية
المركبة بحيث كلما وجد وجد هو لازم لها اعم وكذلك لا يلزم انقسام ما
صدقت عليه اذ تغاير الاشخاص في الخارج بهويتها لا امر زايد ينضم
للماهية في الخارج وضعا ويكون به الانقسام الوجه الثاني عشر
الكل قد يكون جزئيا حقيقيا كزيد وينفك الكلي لتقابل الاضافة لانها
كل وجزء نسبة كالمتقابلة اعلم ان الكلي ينقسم الي حقيقي والي اضافي
كما ينقسم الجزئي اليهما فالحقيقي ما امكن فرض صدقه علي كثيرين وان
امتنع صدقه عليها في نفس الامر كالكليات الفرضية والكلي الاضافي
ما يندرج تحته غيره ويكون صادقا في نفس الامر علي تلك الافراد
المندرجة وهذا اخص من الاول والجزئي الاضافي ايضا
يندرج تحت غيره يقابل الكل الاضافي تقابل التضايف واما الكلي
الحقيقي والجزئي الحقيقي فالكلي مفهوم للجزئي يتقدم عليه المضافان
متكافيان لا يتقدم احدهما علي الاخر لا وجودا ولا تعقلا ويمكن تعقل
الكلي في الجملة بدون تعقل الجزئي كما في الكليات الفرضية نحو الله موجود

اذ لا جزئي هنا لا ذهنا ولا خارجا وكذلك الكلي مفهوم للجزئي فلا تضاد
بينهما لان احد الضدين لا يقوم ضده ولما كان التقدم لا يمنع تقابل
العدم والملكة والايجاب والسلب فان تعقل الملكة متقدم على تعقل
العدم وتعقل الايجاب متقدم على تعقل السلب ذهب الجمهور الى ان
بين الكلي والجزئي تقابل الملكة والعدم وهذا انما يتم اذا اعتبر
في العدم تقابل العدم والملكة كون العدم عدما للملكة عما من شانه
الملكة في نفس الامر سواء اعتبر في العدم هذا الاستعداد ام لا لكن
المفهوم من كلام اكثرهم ان مناط هذا التقابل هو اعتبار الاستعداد
فبينهما حينئذ تقابل الايجاب والسلب واشار الى رد هذين بقوله
ولا يكون بينهما تقابل العدم وكذلك لا يكون بينهما تقابل
الايجاب والسلب لان في الاول العدم لا يصلح ان يكون مقوما للملكة
بل هو عدمها وفي الثاني ان احد النقيضين لا يصلح ان يقوم
لنقيضه فان قلت الجزئي ما اي مفهوم يمنع فرض امكان الاشتراك بين
كثيرين والكلي عدم ذلك المذكور او تقول الكلي ما اي مفهوم امكن فيه
فرض الاشتراك بين كثيرين والجزئي عدم ذلك المذكور فقد جاء تقابل العدم والملكة
قلت هما اي العدمان المذكوران لازمان لهما اي لمفهوم
الكلي والجزئي والكلام فيهما لا في لوازمهما كاللازوجية واللافردية اللازمان
للزوجية والفردية الوجه الثالث عشر الكلي من المعقولات الثانية
ولهذا لا يتحيز لان التحيز من خواص الاجسام الموجودة في الخارج
لانه لو تحيز تشخص وكان جزئيا ولم يتعدد وذلك ينافي الكلية
ولانه اي لو تحيز لزم منه تعدد الواحد بالشخص في ان في امكنة متعددة وهو
محال وانه قابل ان يكون جسما متشخصا قد يتحيز على ذلك التقدير الوجه
الرابع عشر الكلي قد يكون مساويا للجزئي في الصدق كالانسان والناطق وقد يكون اخص
منه مطلقا كالانسان والحيوان وقد يكون اخص من كل واحد من وجه
كالحيوان والابيض وهذا في الكلي الذهني واما الكلي الخارجي فاجزاؤه مباينة
وقد

وقد مر فلذا لم يذكره والكلي اعم من كل واحد من جزئياته دائما لاندراجها
تحته البحث الثاني في الفرق بين الكل والكلية والمكانات الكلية تطلق
بالاشتراك على وصف الكلي على العموم فلتحذف وهي الكل الافرادي المراد به كل فرد فرد
تعريفهما صح
وهو العموم وفيه ثلاث مسائل المسئلة الاولى انهما اي الكل والكلية
يجتمعان في كل الاعصاب مبدؤها الدماغ سواء كانت بواسطة كالخارجة
من الفقرات بواسطة النخاع وهي ثلاثون وستون عصبا او من الدماغ
لا بواسطة وهي اربعة عشر اي يصح ان يراد المجموع وان يراد
كل فرد من العصب مبدؤه الدماغ ويصدق الكل الافرادي
بدون الكلي المجموعي في كل رجل يشبعه رغيف فان المجموع اي الكل لا يكفيه
قناطير عديدة فاذا الكل في مثل هذا المذكور والكلي يندرج فيهما الافراد
الحاضرة والماضية والمستقبلة بل لا يلزم في الافراد الوجود بالفعل
بل جميع ما في مادة الامكان العام كذا يصدق الكل الافرادي بدون
الكلي المجموعي في عموم البدل وهو ما تناول فردا لا بعينه كما في اي فانها
تشمل العالمين وغيرهم وتفيد العموم في كل ما دخلت عليه من الجنس
لكن بشرط استفهامية او شرطية فان كانت موصولة او صفة او
حالا او منادات فانها لا تعم ومتى مخصوصة بالازمنة نحو متى تقم اقم
ومهما تاتنا تكرمك في الازمنة واين وحيث واني في الامكنة
نحو اين تجلس اجلس فهذه الصيغ مدلولها وضعا كل فرد لا الاحاطة
والشمول بخلاف كل واخواتها كالذي والتي وسائر اذا كانت ماخوذة
من سور المدينة وكذا جميع وقد اورد على جميع انها لا تضاف الى
نكرة نحو جميع قوم بل الى معرفة باللام نحو جميع القوم او بالاضافة
نحو جميع قومه فالعموم مستفاد من اللام والاضافة لا من جميع
والدليل عليه في اي الرجال عندك زيد ام عمرو ام بكر بام المفيد بها احد
مبهم ونقول كل الرجال عندك زيد وعمرو وبكر بالواو الدالة على الجمع
لا بام وايضا لو قال اي وقت دخلت فيه الدار فانت طالق فدخلت مرة تم



اخرى لم تتكرر الطلاق ولو قال كل وقت دخلت الدار فانت طالق فدخلت
مرة بعد اخرى تتكرر الطلاق لاقتضاء كل الشمول والحاصل ان ثبوت
الحكم ان كان لفرد لا بعينه ثبوته لا اخراي لكل فرد في حالة الجمع وحالة
الافراد فهو عموم الشمول الدال عليه كلمة كل واخواتها وان كان ثبوت
الحكم لفرد لا بعينه اي حالة الانفراد لا الجمع فهو البدل والفرق بين
العموم بين المذكورين وبين المطلق والنكرة غير العامة ان المطلق والنكرة
المذكورة لا تعرض فيهما الى الافراد فان المطلق له دلالة على الماهية
عارية عن قيد والنكرة المذكورة تدل على وحدة ما وهذا لا ينافي التقييد
فيهما وبعرف الكل المجموعي ونه اي دون الكل الافرادي فبينهما عموم
وخصوص من وجه اي يجتمعان في مادة ويفترق كل منهما في مادة اخرى
نحو هذه التسعة وهي واحد التسعات خصصتها الاشارة جذرها
بكسر الجيم وفتحها والذال المعجمة وهو في اللغة الاصل وفي الاصطلاح
العدد المضروب في مثله يقال له جذر عند الحساب ويقال له شيء في
اصطلاح الجبر والمقابلة وضلع عند المهندسين نحو ثلاثة مضروبة
في مثلها ويقال للخارج الضرب مجذور عند الحساب ومال عند اهل الجبر
مربع عند المهندسين المسئلة الثانية في عموم الشمول اي عموم
الجزئيات اي كل فرد فرد كما في مدلول كل وهو اسم مفرد موضوع لاستغراق ما
دخل عليه افراد او اجزا وليس بمصدر وان كان على وزنه نحو جبن اذلا
فعل له فلا يكون مصدرا نحو جزء وقيل انه اسم جمع نحو قوم لانه لا يتبع
الواحد بل الجمع وعورض بالاخبار عنه بالمفرد ولو كان جمعا لاخبر عنه
بالجمع للمطابقة او ما في معناها نحو قاطبة وطرا واجمعين والحكم على تلك
الجزئيات اما مطلقا كما اذا كان المحكوم به من لوازم الماهية نحو كل اربعة
زوج اي منقسم بمتساويين واما ان يكون الحكم بحسب الوجود الخارجي الاشتراك
اذا كان المحكوم به من لوازمه فيه نحو كل مفهوم ممتنع نفس تصوره فرض الاشتراك
فيه فهو جزء حقيقي اذ الجزء من المعقولات الثانية والمفهوم من المعقولات

الاولى

الاولى وكلاهما وجود لهما في الخارج واما ان يكون الحكم بحسب الوجود الخارجي
وذلك ان كان المحكوم به من لوازمه في الخارج نحو كل زنجي اسود فانه
لا ينفك عن وجوده في الخارج وكل لها ثلاثة اقسام الاول اذا دخلت
على نكرة فهي في هذه الحالة نص صريح في عموم كل فرد لتلك
النكرة نحو الا كل شيء ما خلا الله باطل وقول كعب بن زهير كل ابن
انثى وان طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول وفي
هذه الحالة لا تضاف الى الجمع فلا يقال كل رجال واشار الى الثاني بقوله
وقد تضاف الى معرفة مضمر لغائب وتفيد العموم كقوله تعالى وكلهم آتيه
يوم القيمة فردا او لمخاطب نحو قوله صلى الله عليه وسلم كلكم راع فانه
يفيد العموم ولهذا فصّله فقال السلطان راع والرجل راع والمرأة راعية
وقد لا تفيده نحو كلكم بينكم درهم وتضاف الى معرفة اسم ظاهر معرفا
باللام وتفيد العموم وذلك اما جمعا نحو جاء القوم او مفردا اسم جنس نحو
قوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد فيهما الاجزا وقد لا
يفيد فيه كل الزمان ماكول اذ قشره غير ماكول فلا يكون في هذين
الحالتين نصا في العموم بل يحتاج فيه الى القرينة ومساعدة المقام
واشار الى القسم الثالث بقوله وقد تفيد عموم الاجزاء ويلزمها
الافرادة الكل وذلك حيث كان ما دخلت عليه جزئيا حقيقيا لعدم قبول
الافراد نحو كل عبدي اي كل جزء من عبدي هذا جزء وكذلك كل داري
هذه وقف اي كل جزء منها ويقال لكل هنا اجزائية ويقال لها في
القسمين السابقين حالة العموم افرادية وقد يجتمع عموم الاجزاء وعموم
الافراد بسير يدل الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لانه بين
مادة الافتراق لهما ثم اشار الى مادة الاجتماع بينهما كما في الاسما الموضوعة
للقدر المشترك بين الصورة واجزائها اي البسيط المتشابه الاجزاء
نحو الماء مر بع وكذا كل عصب ابيض لدن ولما كان في قوله لدن خفا فسره بقوله
اي سريع الانعطاف عسير الانفصال فان هنا اسم الكل اسم للجزء وصورة الكل

بحده صورة للجزء وكذا الحد وكذا الجمع العمومان في الاعداد نحو كل خمسة كرية فهذا حكم لازم لماهية الخمسة سوا وجدت في الخارج وكانت جزئية او في الذهن او مطلقا ومعني العدد الكري انه اذا ضرب في نفسه او في عدد هو اوله يظهر ذلك العدد في حاصل الضرب اولا والاعداد الكرية ثلاثة الواحد والخمسة والستة ولما كانت الخمسة اكثرها نفعا في الاخبار ذكرها هنا وفي الجمع المعرف باللام الداخل عليه كل يجتمع العمومان معا فان اللام تفيد استغراق كل مرتبة من مراتب جمع الرجال وكل تفيد استغراق الاحاد اذ الحق ان الجمع في استغراقه يعم الاحاد ولا يخرج عنه فرد من الافراد نحو قوله تعالى اعلم غيب السموات والارض واذ قلنا للملايكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وهو كثير في كلام الله تعالى وقد ذهب بعضهم الي اضمحلال الجمعية والغايها وظاهر اللفظ يا باه والحمل علي ما قلناه اولي اذ صون استعمال كل منهما بغير الغا ومن هنا يظهر انها لا تدخل علي المفرد المعرف باللام اذا اريد بكل منهما العموم واما قولهم كل الصيد في جوف الفرا فعلي تاويل الاجزا ثم مثل بمثال اخر يجتمع فيه العمومان ويوضح المثال السابق فقال في كل من دخل داري من الرجال فاعطه درهما فهنا عمومان عموم من وعموم كل فمن تفيد عموم المراتب وكل تفيد عموم الاحاد ونوضح ذلك بمثال جزئي فلو دخل الدار ثلاثة رجال فالمراتب هنا ثلاث احاد ومثني وجمع لو زادها ثلاثة نعطيهم ثلاثة بدخول مرتبة الاحاد كل واحد يعطي درهما ونعطيهم درهما لدخول الثلاثة التي هي مراتبة الجمع لكل واحد منهم يكون ثلاثا ونعطيهم ثلاثة لصيغة التثنية ومرتبتها اذ هي فيهم ثلاثة لكل واحد واحد فمجموع ما يستحقه سبعة لكل واحد منهم اثنان وعلي هذا القياس وقد وضعنا جدولا مفروضا فيه من ثلاثة الي عشرة هكذا

عدة ما يستحق المجموع	٧	١٥	٣١	٦٣	١٢٧	١٠٠	٥١١	١٠٢٣
ما يستحق كل واحد	٣٣	٢١٣٣	٢١٥٦	٧٢١٠	٧٧١٨	١٨٣١	٦١٩٠٦	٣١٠١٠٢
الكل المجموع	١	١	١	١	١	١	١	١
الاحاد	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مثني	٣	٦	١٠	١٥	٢١	٢٨	٣٦	٤٥
مثلث	٤	١٠	١٥	٢٠	٣٥	٥٦	٨٤	١٢٠
مربع			٥	١٥	٣٥	٧٠	١٢٦	٢١٠
مخمس				٦	٢١	٥٦	١٢٦	٢٥٢
مسدس					٧	٢٨	٨٤	٢١٠
مسبع						٨	٣٦	١٢٠
مثمن							٩	٤٥
متسع								١٠

فالضلع الاول الاعلي فقد سار علي نسبة موسيقية وهي البعد بالكل والجزء الثاني فيه ما يستحقه كل واحد والضلع الثالث فيه الكلي المجموعي وهو واحد والرابع فيه عدة الرجال والخامس فيه عدة المثني وقاعدته ان تطرح من العدة واحدا ثم الباقي اجمع من الواحد اليه فما تحته من العدد هو المطلوب وهو المعبر عنه في صناعة الارتماطيقي بمثلث الاعداد ثم سهم الستة الواقعة في ثالث الخامس فرزا بالمثلثات الي الاخر من الثلاثة الواقعة في ثاني الخامس فرزا علي النظم الطبيعي الي الاخر ثم الستة والاربعة الواقعة في الثالث الطولي اجمعها وضع المجموع وهو

في رابع السادس ثم اجمع العشرة الى العشرة التي فوقها وضع المجموع وهو
عشرون تحت خامس السادس وهكذا تفعل الى ان يتم الجدول وقس عليه ان
اردت الزيادة المسئلة الثالثة في عموم السلب وهو سالبة كلية
وسلب العموم وهو سالبة جزئية فالاول كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال
فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين وفي التمثيل
بذلك رد لمقول من قال ادخال كل في حيز النفي يقتضي السلب الجزئي بل
ذلك اكثري لا كلي وكقوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت
بضم الصاد الصلاة بالرفع لانه فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله فاجابه
كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد الله لانه انما ينافي
كل منهما لا نفسهما جميعا اي الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا رفع السلب
الجزئي وعليه قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
برفع كله وكالنكرة في سياق النفي فانها سالبة كلية سواء باشرها النفي
نحو ما احد قائم او باشر عاملها نحو ما قام احد وسواء كان النافي ما او لم
او ليس او لا او غيرها ثم ان النفي نحو ما جاءني من رجل ولا رجل بالفتح
في الدار نص في العموم واما نحو لا رجل قائما وما في الدار رجل فهو ظاهر في
العموم وفيه خلاف عند النحاة والصحيح انها للعموم نحو ليس كل حيوان انسانا
فانها سالبة جزئية وضعا كما اختاره الامام الشافعي رحمه الله اي وضع لنفي
الافراد الخارجية المستغرقة ويلزم نفيها نفي الحقيقة الكائنة
ويلزمها نفي الافراد الخارجية كما اختاره الامام الاعظم رحمه الله وقد
اختاره السبكي ويظهر الخلاف في التخصيص بالنية كمن قال والله لا اكل
ونوى شيئا معينا فلا يقبل التخصيص على القول الثاني لانه اي هذا
القول عنده نفي الحقيقة وهو شيء واحد وليس بعام والتخصيص فرع العموم
فلا عموم له لا يقبل التخصيص وان قلنا بالاول فانه عنده عام ويقبل التخصيص
كسائر العمومات والنكرة في سياق الشرط فانها تفيد العموم البدلي نحو من ياتيني
بمال فعوضه فلا يختص بمال دون اخر صرح به امام الحرمين في البرهان وتجي

لعموم

لعموم الشمول كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره فانه يعم كل
واحد منهم ويلزمه اي عموم السلب الثاني اي سلب العموم اي السلب
عن جميع الافراد فلانا اذا قلنا كل حيوان انسانا يكون معناه ثبوت
الانسانية لكل واحد من افراد الحيوان وهو الايجاب الكلي فاذا قلنا ليس كل
حيوان انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس ثبوت الانسان لكل واحد
واحد من افراد الحيوان وهو رفع الايجاب الكلي وليس ان رفع السلب عن
جميع الافراد كان سلبا عن كل فرد لاحتمال ثبوت البعض ونفيه عن البعض
فالسلب الجزئي من ضروريات رفع الايجاب الكلي ومن لوازمه فيكون دلالته
عليه بالالتزام وبعض الاعم كالحيوان اخص من نقيض الاخص كاللا
انسان فيصدق كل لاحيوان لا انسان والا لكان بعض اللاحيوان انسانا
فبعض الانسان لا حيوان هذا خلف فبعض السالبة الكلية نحو لم يقم انسان
لان النكرة في سياق النفي تعم فان قلت لا سور فيها فكيف تكون كلية
قلت الحكم فيها مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه
ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا او المفهوم وانما جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كلما يدل على العموم سور الكلية
سواء كان ذلك لفظا وهيئة او عرفا او عقلا هو الموجبة الجزئية نحو
بعض الانسان قائم ونقيض الموجبة الكلية نحو كل انسان لم يقم السالبة
الجزئية نحو لم يقم كل انسان اذ هي في قوة قولك ليس كل انسان بقائم فالكل
الافرادي في حالة الايجاب يلزمه الكلي المجموعي لان كل كثرة يمكن ان يكون لها
جهة واحدة لكنه اي الكلي المجموعي لا يصلح للحكم في بعض المواد نحو كل انسان يشبعه
رغيف وان صلح في البعض لكن لا يتعدى به الحكم من احد الاوسط الى الاصغر
في الشكل الاول الذي هو اصل الاشكال واليه ردها فيبطل ايضا الاستدلال
به في غيره نحو النار حارة وكل ما يعرف المختلف في جمع المؤتلف فان الحكم بالحرارة
صالح لان يحكم به على مجموع النار وعلى كل فرد فاذا فرضنا الاول والمحكوم به هو
مجموع الحار اي المعنى الكلي له والموضوع في الكبرى هو المجموع اي الكلي فلا ينكر

الحد الاوسط فلا يتعدى الحكم وعلى تقدير تسليمه فهو مخل بشرط الشكل الاول وهو كلية الكبرى والكل الافرادي اخص من الكل المجموعي في حالة السلب لانه في هذه الحالة ملازم للسالبة الجزئية سلب لصدق التي هي اعم من الجزئية المشار اليها بقوله ٥ الكل المجموعي في ثبوت السلب للبعض والايجاب للبعض بدون الكل الافرادي لان هذه قسمة السالبة الكلية والاقسام الحق فيها انها متباينة وقد يكون الكل المجموعي فردا من افراد الكل الافرادي كلا رجال في الدار وهذا على تقدير الجمعية في حالة الاستغراق وان المجموعي في الاستغراق الجمع بمنزلة الافراد في استغراق المفرد وينبغي ان يفسر الجمع بثلاثة في جمع القلة واحد عشر في جمع الكثرة اذ هو استغراق للمجموع التي كل واحد منها كل والا لم يكن لا رجل اعم منه لانتفا الجمعية واستغراق الافراد في كل منهما بل هو اعم منه بدليل صحة قولك لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان وعدم صحة قولك لا رجل فيها ولذا ترا هم يقولون في نحو لا تنكح هندا او اختها انه يلزم من النهي عن المجموعي النهي عن كل فرد بل كذلك نقول لا يلزم من نفي المجموع نفي كل فرد بل الامر بالعكس كما تقدم قال السكاكي في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني حيث انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا وفيه بحث لانه ما زالت السلف والخلف من العلما يستدلون بشمول الجمع للافراد نحو رب العالمين وما شابهه وكذا في عموم النهي لكل فرد نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم ونحوه ولما كان العظم دعام البدن وبه انتصابه وقدرته على الاعمال الشاقة وان كان غير حساس لئلا يضعف في العمل وكان كل عضو ذو عظم تخلق عظمه سابق عليه لانه شكله جابه مفرد او خصه بالذكر اي بهذا الحكم القوي وهن مني فوهنت اركاني وكذا قواها تبعا لاصولها والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين
امين
تم





AKDI 1770-304

رسالة في الفرق بين الكل
والكلي والكلية منطق

Hill Museum & Manuscript Library
Manuscript Metadata

Country

City Jerusalem

Library Al khalidi Library

Shelfmark 304

Source AKDI 1770

Bibliography

Total Folios 14

Date (century)

Exact Date (year/month/day)

Outer Dimensions (HxWxD) 20 X 15 X , 2

Notes about condition of manuscript

Author

Generic Title (English)

Original Title

Language (s) Arabic

Inputter and Date: Shaima Bwairi

Capture Date 3/31 2010



AKDI 1770-304





AKDI 1770-304



١٧٧٠ منطق ٣٠٤

شرح في الفَرْق بين الكُلِّ والكُلِّي والكُلِّية

مَجْهول المؤلف

الموضوع : يبدو أن المؤلف قد وضع رسالة في المنطق تبحث في الفرق بين المصطلحات اللغوية الثلاثة، والمعنى المنطقي لها والفرق في استخدامها، وهذا شرح عليها.

تأريخ النسخ : (القرن ١١هـ ترجيحًا).

عدد الأوراق : ١٠

عدد السطور : ٢٥

المقاييس : ٢٠×١٥سم (١٦×٩,٥سم)

أوله : .. أما بعد، فهذا شرح لما وضعته في الفرق بين الكل والكلي والكلية، يكشف معانيه ويشيد مبانيه، ومن الله التوفيق ..

آخره : .. هذا الجنس الأقوى وهن مبني فوهنت أركابي وكذا قواها تبعًا لأصولها، والحمد لله على